وأكد من جديد التزامه بمعالجة جميع أنواع التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين بما في ذلك الصراع المسلح والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل؛

واعترف بالدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب وأعلن أنه على أهبة الاستعداد لأداء دوره في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛

وأكد من جديد تصميمه على اتخاذ إجراءات ملائمة وفعالة لمواجهة أي تهديد للسلام والأمن الدوليين ينجم عن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها؛

وأكد ضرورة النهوض بقدرة الأمم المتحدة على تقييم حالات الصراع، وضرورة توخي الفعالية في تخطيط وإدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛

وطلب إلى الأمين العام أن يركز في إدارة بعثات حفظ السلام وتقديم التقارير عنها على الخطوات التي يلزم اتخاذها لتحقيق أهداف البعثة؛

وأكد أهمية بناء السلام بعد انتهاء الصراع من أجل مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على إرساء الأساس لتحقيق السلام والتنمية المستدامين؛

وأكد من جديد التزامه بالعمل في شراكة مع الأمين العام والأمانة العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، ومع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أطراف في أحد الصراعات، ومع البلدان المساهمة بقوات، وجهات التمويل وغيرها من أصحاب المصلحة سعيا وراء الهدف المشترك المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

٥٤ – رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

الإجراءات التمهيدية

المداولات في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٦٦٣)

في الجلسة ٥٦٦٣، المعقودة يوم ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون ”رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة“. وإضافة إلى أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ٤٠ ممثلا[1]. واستمع المجلس أيضا إلى بيان أدلى به الأمين العام.

ووجهت الرئيسة (المملكة المتحدة) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ من الممثل الدائم للمملكة المتحدة[2]، يحيل بها ورقة مفاهيمية حول البند قيد المناقشة. ووجهت الرئيسة انتباه المجلس أيضا إلى رسالة

(١) أدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وأوكرانيا، وأيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة (باسم منتدى جزر منطقة المحيط الهادئ للدول الجزرية الصغيرة النامية)، وباكستان (باسم (مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وبالاو، والبرازيل، وبربادوس، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وتوفالو، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وسنغافورة، والسودان (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وسويسرا، والصين، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكابو فيردي، وكندا، وكوبا (باسم حركة عدم الانحياز)، وكوستاريكا، وليختنشتاين، ومصر، والمكسيك، وملديف، وموريشيوس، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناميبيا، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، واليابان.

(٢) S/2007/186. ورقة مفاهيمية معنونة ”الطاقة والأمن والمناخ“.

مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ من ممثل كوبا[٣]، وإلى رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ من باكستان[٤].

وشددت الرئيسة في ملاحظاتها الافتتاحية على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك آثار تغير المناخ السلبية على الأمن. وأكدت أن المقصود من هذه المناقشة ليس التعدي على سلطة أية هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة، وأن القرارات والإجراءات التي تُتخذ في جميع تلك الهيئات تحتاج إلى أكمل فهم ممكن للمسائل المطروحة[٥].

وذكّر الأمين العام بأن الشعوب والبلدان تتنازع الموارد الطبيعية منذ فجر تاريخ البشرية، وكثيرا ما لجأت إلى الحرب كوسيلة لحيازة الثروة الحيوانية أو مصادر الماء أو النفط أو الذهب أو غيرها من السلع الأساسية، وقال إن تغير المناخ المتوقع يمكن أن تترتب عليه ليس فقط آثار بيئية واجتماعية واقتصادية خطيرة وإنما أيضا آثار على السلام والأمن. وبناء على ذلك، دعا إلى ''استجابة عالمية طويل الأجل'' في التعامل مع تغير المناخ[٦].

وخلال المناقشة، سلّم المتكلمون عموما بأن تغير المناخ يمثل تحديات خطيرة على الصعيد العالمي، ودعا معظمهم إلى التعاون الدولي في التصدي لهذه المشكلة بطريقة شاملة ووقائية. وأشار العديد من المتكلمين إلى ضرورة الموازنة بين تسخير الطاقة للحفاظ على النمو الاقتصادي وبين الحاجة إلى حماية البيئة والحد من استهلاك الوقود الأحفوري.

وأشار العديد من المتكلمين في حديثهم عن التأثيرات السلبية المحتملة لتغير المناخ على الأمن الدولي إلى تفاقم الجفاف والفيضانات، وتفشي الأمراض، وانتشار نقص الأغذية والمياه، وتشرد السكان وارتفاع معدلات الهجرة. وشدد العديد من الممثلين على أن الارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر يمثل خطرا وشيكا على بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية الدول والمناطق المنخفضة. ولوحظ أن أسوأ تأثيرات تغير المناخ تهدد البلدان والشعوب التي تكافح من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والتي تسهم بأقل نسبة في انبعاثات الكربون.

وشدد متحدثون كثيرون في ربطهم بين تغير المناخ، والطاقة، والأمن، على المسؤولية التي تقع على عاتق المجلس لينظر في هذه المسألة، لأنها تشكل أحد الأخطار الجديدة التي تهدد السلام الدولي والأمن في العالم. وأعربوا عن أملهم في أن تساعد المناقشة على زيادة الوعي بهذه التحديات وعلى اتخاذ إجراءات سريعة للتصدي لها.

ورأى ممثل بلجيكا أن السياسات الأمنية التقليدية لا تزال تستند في الكثير من الأحيان إلى تقييمات تجاوزها الزمن، وأنها موجهة إلى إدارة الأزمات أكثر من توجهها إلى منع حدوثها. وشدد أيضا على أن السياسات الأمنية التي

(٣) S/2007/203. أعرب ممثل كوبا، بصفته الرئيس بالنيابة لحركة عدم الانحياز، في جملة أمور، عن مخاوفه من ''استمرار وتزايد تعدي مجلس الأمن على مهام وسلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من الهيئات من خلال تناوله قضايا تندرج تقليديا في مجال اختصاص تلك الهيئات''.

(٤) S/2007/211. في هذه الرسالة، ذكر ممثل باكستان، بوصفه رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، في جملة أمور، أن المجموعة تشعر ''أنه من غير الملائم النظر في مسألة الطاقة في مجلس الأمن''.

(٥) S/PV.5663، الصفحتان ٢ و ٣.

(٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٦-١٨.

تنطلق حصرا من السيادة الوطنية تبدو بشكل متزايد ”أقل ملاءمة لمتطلبات الواقع“[٧].

وذكرت ممثلة المملكة المتحدة أن تغير المناخ ”يغيّر طريقة تصورنا للأمن“. وأشارت إلى الآثار المحتملة لتغير المناخ، ومنها زيادة الفيضانات والأمراض والجفاف وقلة المحاصيل، وما ينتج عن ذلك من هجرة على نطاق لم يسبق له مثيل، واحتدام المنافسة على الموارد، وخلصت إلى أن تغير المناخ أصبح ”في صميم جدول الأعمال الأمني“[٨].

وقال ممثل بابوا غينيا الجديدة، ووافقه في ذلك كل من ممثلي توفالو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، إنه ينبغي للمجلس أن يُبقي على مسألة تغير المناخ والأمن البيئي على جدول أعماله وقيد الاستعراض الدائم. وأشار إلى أن مجلس الأمن والجمعية العامة قبلا مسؤولية الحماية، وشدد على أن الأخطار التي تواجهها الجزر الصغيرة وسكانها بسبب تغير المناخ لا تقل خطورة عن تلك التي تواجهها الأمم والشعوب التي تهددها المدافع والقنابل. فآثار تغير المناخ ستتسبب حسب المرجح في حدوث قدر كبير من الاختلال والكراهية والاغتراب، تماما مثلما يحدث في أي حرب أو في أزمة لاجئين. وأضاف على أنه يتعين على المجلس أن يكفل مساهمة جميع البلدان في معالجة الآثار المترتبة على تغير المناخ[٩].

(٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٣ و ٢٤.

(٩) المرجع السابق، الصفحات٣٣-٣٧ (بابوا غينيا الجديدة)؛ و S/PV.5663 (Resumption 1) الصفحات ٩-١١ (توفالو)؛ والصفحات ١٥-١٧ (جزر سليمان)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (جزر مارشال).

وضمت ممثلة ألمانيا صوتها إلى صوت ممثل إسرائيل في سردها لأمثلة أخرى على الصلة بين تغير المناخ والأمن، وأشارت إلى أن ندرة المياه والأغذية والأراضي الخصبة يمكن أن تسهم في ”تأجيج الصراعات“. وقالت إنها مقتنعة أيضا بالحاجة إلى إطار شامل من الدبلوماسية الوقائية للتخفيف من أسوأ آثار تغير المناخ المتوقعة[١٠].

ومع الاعتراف بالحاجة الماسة إلى قيام المجتمع الدولي بمعالجة آثار تغير المناخ واستهلاك الطاقة، رأى عدد من المتكلمين أن المجلس ليس المحفل المناسب لمناقشة هذه المسألة. وشددوا على أن الطاقة وتغير المناخ مسألتان مرتبطتان بقضايا التنمية وليس بتهديد السلم والأمن الدوليين، وأن المجلس، بفتحه هذه المناقشة، يتعدى على أدوار ومسؤوليات هيئات أخرى رئيسية في الأمم المتحدة. وأعربوا عن أملهم في ألاّ تخلق هذه المناقشة سابقة وألاّ تقوّض سلطة أو ولاية هيئات أو عمليات أو صكوك قائمة ذات صلة. ورأى المتكلمون أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ هي المحفل المناسب للنظر في المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وباتخاذ إجراءات التصدي لآثاره[١١]. وقال ممثل الصين إن

(١٠) S/PV.5663، الصفحات ٢٤-٢٦ (ألمانيا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ و S/PV.5663 (Resumption 1)، الصفحتان ٤٢ و ٤٣ (إسرائيل).

(١١) S/PV.5663، الصفحات ١٠-١٢ (قطر)، الصفحتان ١٥ و ١٦ (الصين)، الصحفة ١٨ (إندونيسيا)، الصفحات ١٩-٢١ (جنوب أفريقيا)، الصفحة ٢١ (الاتحاد الروسي)، الصفحتان ٣٠ و ٣١ (باكستان، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين)، الصفحتان ٤٠ و ٤١ (ناميبيا)؛ S/PV.5663 (Resumption 1)، الصفحات ١١-١٣ (بنغلاديش)، الصحفتان ١٣ و ١٤ (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، الصفحات ٢٧-٢٩ (الهند)، الصفحتان ٢٩ و ٣٠ (كوبا).

تناول المجلس لهذه المسألة لن يفيد المناقشة الجارية بين الدول الأعضاء، لأن المجلس يفتقر إلى الخبرة الفنية اللازمة لذلك[١٢]. وأعرب ممثل جنوب أفريقيا عن أمله في الاّ تسفر المناقشات في أي حال من الأحوال عن رفع مسألة المناخ أو البيئة إلى مستوى يجعلها بندا على جدول أعمال المجلس، وعلق ممثل فرنسا قائلا إن ''إن التنازع بين المؤسسات غير لائق'' نظرا لحجم الخطر الذي نواجهه[١٣].

وفيما يتعلق بسبل ووسائل تناول مسألة تغير المناخ، شدد العديد من المتحدثين على أنه ينبغي لكل الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو. وشددوا أيضا على الحاجة إلى دعم تطوير واستخدام الطاقة النظيفة والحد من انبعاث الغازات، فضلا عن الحاجة إلى تفادي الأضرار التي تحدثها الكوارث الطبيعية. ودعا عدد من المتكلمين المجتمع الدولي إلى التعاون في أنشطة البحث والتطوير في مجال موارد الطاقة المتجددة والبديلة.

وفيما يتعلق بالتدابير المحددة لمعالجة هذه المشكلة، أولى المتكلمون أهمية كبيرة لعقد الدورة الخامسة عشرة المقبلة للجنة التنمية المستدامة، والدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ودعا ممثل سويسرا جميع الجهات المعنية إلى المشاركة في الدورة الأولى للمنبر العالمي للحد من مخاطر الكوارث، المقرر عقده في جنيف في حزيران/يونيه. والقصد من تنظيم ذلك الحدث الرفيع المستوى هو تعميق الوعي بمخاطر الكوارث والنظر في السبل والوسائل الكفيلة بإعطائها مكانة أعلى في جدول أعمال السياسة الدولية[١٤].

وفي حين دعا ممثل إيطاليا إلى إنشاء منظمة بيئية تابعة للأمم المتحدة[١٥]، حث ممثل هولندا الأمين العام على تنبيه مجلس الأمن إلى حالات الأزمات المرتبطة بتغير المناخ[١٦]. واقترح ممثل اليابان أن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام التعجيل بإصدار تقرير عن التوصيات بشأن أفضل طريقة تنظم بها منظومة الأمم المتحدة، ككل، نفسها لتعزيز قدرتها على معالجة تغير المناخ بفعالية أكبر. وأكد أيضا على الأهمية القصوى للسيطرة على انبعاثات غازات الدفيئة، وإقامة إطار عمل فعال لمرحلة ما بعد كيوتو[١٧].

(١٢) S/PV.5663، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٥.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحات ٣١-٣٣.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٦.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحات ٢٦-٢٨.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحات ٣٧-٣٩.